الامكانات الاقتصادية المتاحة في العراق

اعداد الطالبة مريم عبدالله محمد

اشراف الدكتور فارس مهدي

مقدمة.

من شروط جذب الاستثمارات الخارجية هو الثقة التي يمكن ان تتحقق للمستثمر في استثمار امواله في العراق وهذة الثقة تستند الى مقومات سياسية وامنية واخرى اقتصادية فالمقومات الامنية والسياسية تتمثل في الاستقرار السياسي والتشريعي لحماية الراسمال المستثمر وان كانت هذه المقومات عامل مهم في جذب الاستثمارات الا ان العوامل الاقتصادية ومعرفة المستثمر بالامكانات والقدرات الماتاحة هي الركن الاساسي لتحقيق الاستثمارات في العراق وان العراق يمتلك العديد من الامكانات الاقتصادية القادرة على جذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية وخاصة بعد التغيرات السياسية والاقتصادية وصدور القانون الجديد لعام 2006 ,ومن هذه الامكانيات منها ما يلي ...

اولا.الموارد البشرية (القوى العاملة)

يعد عنصر العمل احد اهم العناصر الاساسية للعملية الاستثمارية وان مصدر هذا العنصر هو سكان القطر لاسيما اذا ماعلمنا ان الشعب العراقي من الشعوب التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني واغلب العاملين هم يتمتعون بخبرات عالية ويتمتعون بقدر جيد من التعليم كما ان معدلات الاجور مناسبة وكل هذه المزايا التي تتمتع بها القوى العاملة في العراق تجعلها موردا مهما في عملية الاستثمار ويمكن ان تكون عامل جذب للاستثمار الاجنبي لاسيما ان استخدام عماله اجنبية يعتبر مكلفا ويحمل المستثمر تكاليف كبيرة .

ثانيا.الموارد الطبيعية

تعتمد كثير من الاستثمارات الناجمه على مدى توفر الموارد الطبيعية في البلد المراد الاستثمار فيه لما تمثله هذه الموارد من عناصر انتاج اساسية لكثير من الانشطة الاقتصادية المربحة .وقد من الله على العراق بموارد طبيعية وافره كموارد المياه والاراضي الزراعية والمعادن والنفط لازال الكثير منها لم يستثمر وان هذه الموارد تشكل حافزا لاي مشروع استثماري .ومن هذه الموارد الطبيعية الموجودة في العراق منها مايلي.

ا.موارد المياه

تعد المياه احد عناصر الحياه واساسها المادي وعليه لايمكن ان يقوم اي مشروع استثماري الا بوجود المياه الصالحة للاستثمار لاسيما المشروعات التي يدخل الماء فيها عنصرا اساسيا من عناصر الانتاج كالمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية وبذلك فان توفر المياه وبكلف معينه يشجع على الاستثمار بجميع اشكاله وقد من الله تعالى على العراق بنهري دجلة والفرات اللذين يقدر واردهما السنوي بنحو 70 مليار متر مكعب اضافه الى هطول امطار موسمية ممايشكل الاساس المادي للتنمية فيما اذا استثمرت موارد المياه بشكل كفوء .

ب.الامطار

يتسم مناخ العراق بكونه مناخ شبه جاف لذلك فان سقوط الامطار ينحسر في ايام محدده من السنه وتتفاوت بين معدلات مرتفعة في المناطق الشماليه والشماليه الشرقية حيث تصل معدلاتها الى اكثر من 1000 ملم سنويا وبين معدلات منخفضة في الجنوب والجنوب الغربي لتصل الى 50 ملم سنويا ورغم محدودية الامطار في العراق الا انه يمكن استثمارها في .

1.الزراعة الديميه لاسيما الحبوب في محافظات كردستان والموصل وصلاح الدين اذ تؤمن معدلات ا لسقوط المطري زراعة ناجحة لمحاصيل الحنطه والشعير.

2.يمكن انشاء منظومات الري التكميلي في مناطق الجزيرة واعالي الفرات لاستكمال الري بعد انقطاع الامطار مما يمكن زراعة ملايين الدونمات بالحنطه والشعير في تلك المناطق ذات معدلات الامطار المتذبذبة.

3.انشاء مشروعات حصاد الامطار في بعض المناطق الشماليه والشماليه الغربية كالسدود الصغيرة على بعض الاودية لاستثمارها في الزراعة الشتويه .

ج.الاراضي الزراعية

تعد الاراضي الصالحة للزراعة احد اهم الموارد الطبيعية للاستغلال الاقتصادي وتقدر الاراضي الصالحة للزراعة في العراق بنحو 48 مليون دونم الا ان التي يمكن استثمارها بشكل مباشر تقدر بنحو 31.5 مليون دونم موزعة كالاتي .

1.الاراضي التي تزرع ريا.وتتمثل بالاراضي الواقعة على ضفاف نهري دجله والفرات وفروعها والمشروعات الاروائية .القسم الاكبر من هذه الاراضي يعتمد على المياه السطحية في ريها وتقدر حوالي 23.112 مليون دونم اما الاراضي التي تعتمد على المياه الجوفيه فتقدر بنحو 840 الف دونم .

2.الاراضي التي تزرع ديما .التي تقع ضمن الخط المطري 500-1000 ملم التي تعتبرمناطق مضمونه الامطار وتصلح للزراعة الديمية المتمثلة بزراعة الحنطه والشعير .

3.وتعد زراعة المناطق الديمية من الاستثمارات الناجحة بسبب انخفاض كلف الانتاج لاسيما بالنسبة لبعض المياه والارض الا انها تتسم بانخفاض معدل الانتاجية بسبب تخلف الاساليب الزراعية المعتمدة فيها والتي لازالت مطبقه حتى الوقت الحاضر.

ثالثا.مصادر الطاقة.

يعد العراق من الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من موارد الطاقه لاسيما من النفط والغاز وايظا يمتلك موارد طبيعية اخرى لازالت غير مستثمرة مثل الكبريت والفوسفات والزئبق الامر الذي يتطلب استثمارات كبيرة للاستفادة من هذة الموارد .

1.النفط

يوصف العراق بكونه يطفو على بحيرة نفط اذ تشير الاستكشافات الى ان احتياطي العراق المؤكد من النفط يقدر بنحو 115 مليار برميل يمثل ثالث احتياطي نفطي بالعالم بعد الولايات المتحده الامريكيه والسعودية.

ورغم هذا الاحتياطي الكبير الا انه لايشمل كافه مناطق العراق وان هناك مكامن نفطيه ضخمة لم تستكشف بعد حسب ما وضحته الدراسات الاولية حول وجود مكامن في منطقة الصحراء الغربية يقدر مخزونها بنحو 100 مليار برميل اخرى او اكثر ويعد النفط العراقي من الانواع الجيدة ويتسم بانخفاض تكاليف الانتاج .ويتركز الانتاج النفطي في منطقتين حقول الشمال (كركوك)وحقول الرميلة في الجنوب اذ تنتج حقول الجنوب حاليا الجزء الاكبر .لكن انخفض انتاج النفط بسبب تواضع المستلزمات والقدرات الفنيه حاليا يحول دون امكانية تطوير الانتاج الامر الذي يتطلب استثمارات كبيرة يمكن ان يساهم فيها الراسمال الخارجي لاسيما ان الحكومه العراقية تسعى الى توقيع عقود واسعه في مجال الاستكشافات والانتاج كما ان هناك توجها لاصدار تشريع خاص بالاستثمارات في مجال النفط والغاز يعطي خصوصية اكبر لتشجيع الاستثمار الاجنبي في هذا المجال .

2.الغاز

جاء الغاز بالمرتبة الثانيه بعد النفط من حيث الاحتياطيات المؤكدة للموارد الطبيعية في العراق اذ تقدر الاحتياطيات بنحو 3115 مليار ورغم الحاجة الملحة الى الغاز على المستوى المحلي او العالمي الان المنتج منه لايصل سوى 9مليار سنويا وهذا مايشير الى تواضع الكميات المستثمرة من الغاز في حين يرتفع الطلب محليا على الغاز لاغراض توليد الطاقة والاحتياجات المنزلية من التدفئة وطبخ الطعام.